

الصحيح انه بالحسنة تكتب حسنة وبالسيئة لا تكتب  
سيئة ثم ينظر فان تركها كتبت حسنة وان فعلها  
كتبت سيئة واحدة والاصح في معناها انه يكتب  
عليه الفعل وحده وهو معني قوله واحدة وان  
الهمد رفوع ومن هذا يعلم ان قوله في حديث  
النفس ما لم يتكلم او يجعل به ليس له مفهوم حتى يقال  
الخطا اذا تكلمت او عمات يكتب عليها حديث النفس  
لانه اذا كان الهمد لا يكتب اي كما استفيد من قوله  
واحدة في حديث النفس ولي انتهى والاصح الذي  
ذكره خالفه في شرح المنهاج فقال ان ظهر له  
المواخظة من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم او نعمل  
ولم يفعل او نعمله قال فيؤخذ منه تحريم المشي  
الي المعصية وان كان المشي في نفسه مباحا لان  
فصد الحرام اليه وان كان كل من المشي والقتل  
لا يجرم عند الفراد لانهما اذا اجتمعا كان مع الهم  
عملا هو من اسباب الصوم به فاقتضي اطلاق  
او نعمل المواخظة به وتبعه ولده فانه قال في

منع

منع الموانع هنا دقيقه نبيها عليها في جمع الجوامع  
وهي ان عدم المواخظة بحديث النفس والهم  
ليس مطلقا بل يشترط عدم التكلم والعمل حتى اذا  
عملوا واخذ بسنين هم وعمله ولا يكون هم  
مغفورا وحديث نفسه الا اذا لم يتعقبه العمل  
كما هو ظاهر الحديث ثم حكي كلامي ابيه السابقين  
وربح المواخظة وخالفه غيره فخرج عدما قال  
والا لزم انه يعاقب على المعصية عقوبتيا وفيه  
نظر ولا يلزم عليه ذلك لان الهم حينئذ صار  
معصية اخري ثم قال في الحليات واما العزم  
فالمحققون على انه يواخذ به وخالف بعضهم  
ابي ونسب للامام الشافعي وابن عباس رضي الله  
عنهم وقال انه من الهم المرفوع تمسكا بقول  
اللفويين هم بالشي عزم عليه وهو تمسك غير  
سديد لان الدعوي لا ينزل الي هذه الدقائق  
واحتج الا وكون بحديث اذ التفتا المسلمين  
بسيئهما خالفنا والمقنول في النار قيل برسول